«الشال»: الكويت تراهن على الوقت في الحل التلقائي للمشكلات الناتجة عن الأزمة

تناول تقرير الشال الاقتصادي الاسبوعي آلية معالجة الكويت لازماتها الاقتصادية مبينا ان المتابع لاحداث الازمات في الاسواق المالية، بشكل عام، وأزمات الكويت المالية بشكل خاص، يلاحظ ان الكويت تميل الى صف الدول التي تراهن، كثيرا، على الوقت في حل تلقائي للمشكلات الناتجة عن الازمة. وفي الازمة التي كادت تعصف بأوروبا الوحدة النقدية، كان الصراع بين ثقافتين، المدرسة الالمانية التي تؤمن بالجراحة، والمدرسة اليونانية - ومثلها الايطالية - التي تؤمن بأن «الدون ايرك مايكون» ففي المائتي سنة، التي انتهت قبل الأزمة العالمية، الاخيرة، تعرضت المانيا لـ13 ازمة مالية، مقابل 8 ازمات لليونان، ولكن، كان معدل زمن معالجة الازمة سنة في المانيا، مقابل 10 سنوات لليونان.

وذكر التقرير ان الكويت انكرت فيها الادارة العامة حدوث ازمة كبرى - أكبر ازمة اوراق مالية في العالم نسبة الى حجم الاقتصاد، في ذلك الحين، البالغ اقل من 7 مليارات دينار، واعتمدت مشروعات لدعم اسعار الاصول والمدينين، وطلت تبعاتها، لردح طويل من الزمن. وحدثت ازمة متوسطة في عام 1997، ولم تعالج، ومازالت بعض آثارها قائمة، حتى الآن، فالجراحة ليست ضمن سبل العلاج بما يؤدي الى التساهل في مواجهة الازمات السابقة. وبينما مؤشرات الاقتصاد الكلي موجبة، لان الازمة الحالية لم تأت مثل سابقتيها متزامنة مع ازمة في سوق النفط وأزمة امن، وبينما تجاوز القطاع المصرفي الازمة وتبعاتها، ظلت هناك قطاعات وشركات تحتاج اوضاعها الى مواجهة.

وافاد التقرير انه من اداء السنوات الثلاث الفائتة، اوضح ان صلب الازمة يكمن في قطاع شركات الاستثمار التي بلغ عددها 100، وفي قطاع العقار بالدرجة الثانية. ومن المؤكد ان زمن انتظار انتفاخ اسعار الاصول، لعلاج المستعصي من امراض القطاعين، قد ولى، ومن المؤكد ان ترك الوضع، على ما هو عليه، سيؤدي الى استمرار التهديد بحقبة من التضخم السالب لاسعار الاصول - أسهم وعقار - واستمرار ضعف اسعار رهونات المصارف، وسيولتها، واستمرار التردد في منح القروض لضبابية الرؤية، واستمرار زيادة عدد الضحايا، من الشركات، وحتى السليمة منها.

واعتقد ان تلك تكاليف غير ضرورية وعالية وهو ما رددناه منذ بداية الازمة، ولابد من تكليف فريق مستقل لدراسة اوضاع القطاعين، تفصيلا، وعزل من لا شفاء له، نهائيا، وتصميم حلول تتفق مع كل حالة رئيسية. ان الخوف من الفساد والمحاباة، امر مشروع، وهناك اكثر من حل لمواجهة الفساد، الشفافية المطلقة احدها، والعقاب الصارم ثانيها، وحتى استخدام الفصل، بين الارقام والعميل، ممكن. وتبقى الادارة الجديدة امام استحقاق، فمن غير المقبول، في ظل اوضاع اقتصاد كلي غير ضاغطة، استمرار التآكل، غير الضروري، لاصول المستثمرين والدائنين.

مستقبل الاقتصاد الكويتي على المحك

18,7224 مليار دينار جملة الإيرادات المحصلة حتى نوفمبر الماضي بارتفاع 39,2٪ عن جملة المقدر

أشار تقرير الشال الاسبوعي الى تقرير المتابعة الشهري للادارة المالية للدولة عن نوفمبر 2011 الماضي الذي بين استمرار الارتفاع في جانب الايرادات حتى 2010/11/30، فخلال 8 شهور من السنة المالية الحالية 2012/2011 بلغت جملة الايرادات المحصلة نحو 18,7224 مليار دينار، اي اعلى بما نسبته 39,2٪ عن جملة الايرادات المقدرة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 13,4453 مليار دينار، وبارتفاع قاربت نسبته 41,6٪، عن مستوى جملة الايرادات المحصلة، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة 2011/2010، والبالغة نحو 13,2187 مليار دينار.

وفي التفاصيل، تقدر النشرة الايرادات النفطية الفعلية، حتى 2011/11/30، بنحو 17,7554 مليار دينار، اي اعلى بما نسبته 44,3٪ عن الايرادات النفطية المقدرة، للسنة المالية الحالية، بالكامل، والبالغة نحو 12,3071 مليار دينار، وبما نسبته 94,8٪ من جملة الايرادات المحصلة، وذلك بفضل ارتفاع انتاج وأسعار النفط. وما تحصل من الايرادات النفطية خلال 8 شهور من السنة المالية الحالية كان اعلى بنحو 5,414 مليارات دينار، اي بما نسبته 43,9٪، عن مستوى مثيله، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة. وتم تحصيل ما قيمته 966,9795 مليون دينار، ايرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 120,8724 مليون دينار، بينما كان المقدر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1,1382 مليار دينار، اي ان المحقق سيكون اكثر للسنة المالية الحالية بكاملها بنحو 94,8493 مليون دينار، عن ذلك المقدر، اذا افترضنا استمرار مستوى الايرادات غير النفطية بالمعدل الشهري المذكور نفسه.

وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 19,435 مليار دينار، وصرف فعليا - طبقا للنشرة، حتى 2011/11/30، نحو 7,1172 مليارات دينار، بمعدل شهري للمصروفات بلغ نحو 889,6455 مليون دينار، لكننا ننصح بعدم الاعتداد بهذا الرقم، لان هناك مصروفات اصبحت مستحقة، لكنها لم تصرف، فعلا، كما ان الانفاق في الاشهر الاخيرة من السنة المالية يكون اعلى من مثيله في الاشهر الاولى، ورغم ان النشرة تذهب الى خلاصة مؤداها ان فائض الموازنة، في نهاية ثمانية الشهور الاولى من السنة المالية الحالية، قد بلغ نحو 11,6052 مليار دينار، الا اننا ننشر هذا الرقم من دون النصح باعتماده، اذ نعتقد ان رقم الفائض الفعلي للموازنة، في هذه الشهور الثمانية سيكون اقل من الرقم المنشور، فالمعدل الشهري للانفاق سيكون تصاعديا، بما يعمل على تقليص رقم الفائض الفعلي للموازنة كلما تقدمنا في شهور السنة المالية، ونتوقع ان يكون اقل مع صدور الحساب الختامي، وان اعتمد مستواه بشكل رئيسي على التطور في أسعار النفط وبقاء الانتاج عند المستوى الحالي الذي تعدى حاجز الـ 3 ملايين برميل يوميا.

سيولة القطاع العقاري ارتفعت 25,8٪ بنهاية 2011

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الاسبوعي حصيلة القطاع العقاري خلال 2011 التي وصفها التقرير بالايجابية، مبينا ان سيولة السوق ارتفعت بما نسبته 25,8٪ مقارنة بسيولة عام 2010 البالغة 2287,7 مليون دينار، بينما حقق عام 2011 مستوى 2879 مليون دينار، وجاءت سيولة عام 2011 في الترتيب الثاني، خلال الـ 12 سنة الفائتة، بدءا من عام 2000 وانتهاء بعام 2011. ولا نستطيع الجزم باستمرار هذا التحسن في السيولة، لان سيولة النصف الثاني من عام 2011 البالغة نحو 1132,7 مليون دينار، كانت ادنى من سيولة النصف الاول البالغة نحو 1746,4 مليون دينار، وعادة ما تكون الاحتمالات افضل، لو كان العكس صحيحا.

وأوضح التقرير دورات سوق العقار المحلي لـ 12 سنة، فقد بدأ السوق العقاري بارتفاع، بعد عام 2000، لثلاثة اعوام متتالية، حتى نهاية عام 2003، ليصل مستوى سيولته الى نحو 2828 مليون دينار، لتعود مؤشرات ضعفه الى الظهور في عام 2004، ولتستمر هذه المؤشرات، حتى نهاية عام 2005، التي حقق فيها سيولة بلغت نحو 2231 مليون دينار، وشهد 2006 تحسنا واضحا، في سيولة السوق، رغم انه كان عام تصحيح، في اسواق المال الاقليمية والبورصة الكويتية، واستمر حتى سجل مستوى سيولة قياسيا، جديدا، بنحو 4447 مليون دينار، في عام 2007، وهو اعلى مستوى حققه خلال الـ 12 سنة الماضية، ولكنه سرعان ما تراجع، مرة اخرى، في عام 2008، واستمر هذا التراجع، في عام 2009 الذي حقق فيه رابع ادنى مستوى سيولة في اثني عشر عاما، من دون احتساب اثر التضخم، ثم عاد وتعافى من جديد في عام 2010، وامتد هذا التعافي الى عام 2011.

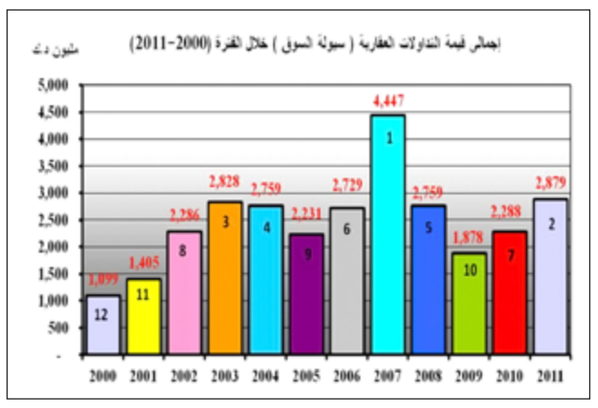

وحققت سيولة نشاط السكن الخاص، المطلقة، ارتفاعا، في عام 2011، فارتفع نصيب السكن الخاص من سيولة السوق، وكالات وعقودا، الى نحو 1560,1 مليون دينار، مع هبوط في مساهمته النسبية الى نحو 54,2٪ من سيولة السوق، بينما كان نصيبه نحو 55,1٪، من سيولة السوق، في عام 2010. وجاء، ثانيا، نشاط السكن الاستثماري، اذ ارتفعت مساهمته، من سيولة السوق، الى نحو 1069,2 مليون دينار، مع ارتفاع في نسبة مساهمته، من سيولة السوق، الى نحو 37,1٪ في عام 2011، فيما كان نصيبه نحو 32,8٪ من سيولة السوق في عام 2010. وبلغت نسبة ارتفاع سيولة نشاط السكن الاستثماري نحو 42,5٪، مقارنة بعام 2010، بما يعنيه من زيادة شهية الاستثمار في النشاط، بينما كانت نسبة ارتفاع سيولة هذا النوع من النشاط الاستثماري 5,6٪، في عام 2010، مقارنة بعام 2009.

واستحوذ نشاط السكن، الخاص والاستثماري، على ما نسبته 91,3٪، من سيولة سوق العقار، في عام 2011، تاركين نحو 8,3٪ من السيولة للقطاع التجاري، مقارنة بنحو 11,1٪ في عام 2010، ونحو 0,4٪ للمخازن، مقارنة بنحو 1٪ في عام 2010. وارتفع معدل قيمة الصفقة الواحدة، في نهاية عام 2011، للسكن الخاص، لتصل الى نحو 237,8 الف دينار، من مستوى 225,8 الف دينار، في عام 2010، وارتفع معدل الصفقة الواحدة، للسكن الاستثماري، بشكل كبير، الى نحو 698,4 الف دينار، من نحو 451,8 الف دينار، وارتفع، ايضا، معدل الصفقة الواحدة في التجاري، الى نحو 3,1 ملايين دينار، بعد ان كان 2,6 مليون دينار، في عام 2010، وبالتالي ارتفع المعدل العام للصفقة، في تداولات القطاع العقاري، كلها، في عام 2011 بنسبة 13,5٪، بما قد يعني ان الارتفاع، في مكونات نشاط السكن الخاص والاستثماري، كان بسبب قوة الطلب عليهما، بينما كان للتجاري بفضل الانتقائية الشديدة، او ربما بسبب تسوية المديونيات.

الكويت ارتكبت خطأ جسيما بدخولها طرفا في الصراع مع ايران

ذكر تقرير الشال الاسبوعي انه لا مصلحة للكويت في الدخول طرفا في الصراع مع ايران، او حول ايران، لقد ارتكبت الكويت خطأ جسيما عندما فعلت ذلك، بتشجيع من قوى كبرى، عندما انحازت لعراق صدام حسين، وكانت ضحيته، لاحقا، وتحكم محاور الخلاف الحالي مبررات، معظمها غير ظاهر، وما هو ظاهر منها غير حقيقي، ولو تطورت الاحداث الى صدام عسكري - وهو امر مستبعد - ستقع اشد التبعات على الكويت، الحلقة الاضعف والاقرب، وهو آخر ما تحتمله.

وافاد التقرير ان القوى الكبرى، تفكر بطريقة اكثر تعقيدا، والمواجهة تحمل عنوانا، يبدو مشروعا، مثل الخوف من امتلاك ايران اسلحة ذرية، بما يعني ان احتمالات احتوائها تصبح مستحيلة، واحتمالات استخدامها من قبل الملالي تصبح كبيرة. والحقيقة، ان ايران اكثر تعاونا مع وكالة الطاقة الذرية الدولية من اي دولة اخرى، في الاقليم، مثل اسرائيل والهند وباكستان، والحقيقة الثانية ان ايران لم تبدأ حربا على مدى قرنين من الزمن. بينما تستطيع ايران لو هوجمت، ان تسبب اذى بالغا للمنطقة العربية، كلها، والاقربون منهم اكثر عرضة للاذى.

وبينما تعيش ايران اوضاعا صعبة في الداخل، فالصراع ابعد كل من هم خارج القوى الدينية، ثم امتد الى القوى الدينية، نفسها، او بين المحافظين ضمنهم ويدعم من احمدي نجاد، ضد موسوي وخاتمي وكروبي ورفسنجاني، او فريق الاصلاحيين، بما يعنيه من اضطراب على الساحة السياسية. الاقتصاد في عام 2011 وما بعد، ينمو، بطيئا، او بنحو 2٪، والبطالة بلغت، رسميا، 15٪ والتضخم بلغ 20٪، ورصيد النقد الاجنبي يتناقص، رغم ارتفاع اسعار النفط، ويتم، تدريجيا، الغاء دعم السلع الاساسية - الوقود اخيرا - واستبدالها بدعم نقدي مباشر، وتلك وصفة لربيع ايراني، فاما اصلاح اداري جوهري، او يبقى ولوج مرحلة العنف، مسألة وقت.

ويقطن ايران نحو 76 مليون نسمة، وليس لدول الجوار اي مصلحة في اي انفجار فيها، ودول الجوار وحدها المتضررة، لو منحت ايران مبررا لتصدير مشكلاتها الداخلية، خارجها، وبمبرر اخلاقي، وهو حالة الدفاع عن النفس. ويفترض الا يتم تسويق الخوف من قدرة ايران على اغلاق مضيق هرمز، فهي لن تستطيع ذلك لاكثر من اسبوع او نحوه، لفارق قوة النار بينها وبين خصومها، ولكنها تملك اوراقا اكثر خطورة بكثير. لقد انهكت الحروب والصراعات في المنطقة دولها، وكانت نتيجتها فشل مشروعات التنمية، كلها، بهدر الموارد المؤقتة على نفقات الهدم واعادة البناء، وآن الاوان، بما تبقى من وقت قصير وحرج وموارد اقل، لان تستبدل الصراع بالتعاون، كما تفعل اوروبا وآسيا. وأوضاع الكويت، بحكم الموقع الجغرافي، وبحكم التخلف النسبي في اداء الاقتصاد، اكثر حرجا، وان جاز لها ان تنجح في اجتياز التحدي التنموي، فان اهم منافذها لتحقيقه هما سوقي الغرب والشمال، ان استقرت احوالهما، وعليها ان تنأى بنفسها عن ولوج حلبة الصراع معهما.

«المثنى للاستثمار» تقدم خدمة تحويل أموال لحساب التداول عبر «الكي نت»

دشنت شركة المثنى للاستثمار عبر موقع خدمة «بيتك للتداول» على الانترنت KFHtrade.com خدمة جديدة للمتداولين تتيح لهم إمكانية تحويل الأموال إلى حسابات التداول الخاصة بهم بشكل فوري ومباشر باستخدام بطاقة السحب الآلي وخدمة كي نت مما يمثل إضافة مهمة تعزز قدرات المتداولين وتساهم في تحقيق السرعة في تحويل الأموال بعد اتخاذ قرار التداول بما يتناسب مع التحركات السريعة في الأسواق التي تغطيها الخدمة والتي تشمل سوق الكويت للأوراق المالية ومعظم أسواق الخليج.

وصرح رئيس إدارة خدمات التداول في شركة المثنى للاستثمار خالد بوناشي بأن الخدمة الجديدة ستساعد في تسهيل عمليات التداول من خلال تسريع عملية نقل الأموال خصما بشكل مباشر من حساب العميل باستخدام خدمة كي نت، وقد تم وضع جميع الاستعدادات على الموقع لتمكين العملاء من الاستفادة من هذه الخدمة بمنتهى السرعة والدقة والأمان.

وأضاف بوناشي أنه بإمكان العميل التحويل عن طريق خدمة التمويل اون لاين أو عن طريق خدمة الدفع عبر الكي نت (KNET) الموجودة بقائمة الخدمات بعد دخوله إلى حساب «بيتك للتداول»، كما يمكن للعميل التحويل عبر أي فرع من فروع بيت التمويل الكويتي «بيتك» إلى حساب التداول.

وأكد بوناشي استمرار شركة المثنى للاستثمار في تقديم أفضل المزايا لعملائها وبما يحقق طموحاتهم في الحصول على مستوى عال من الخدمة.

خالد بوناشي

سويسرا تتجه لتخفيف سرية حساباتها المصرفية في حالات الاشتباه بعمليات غسيل أموال

جنيف - كونا: اعتمد مجلس الحكم الاتحادي السويسري امس تعديلات قانون مكافحة جرائم غسيل الأموال والتي تعزز إمكانيات تبادل المعلومات المالية بين «وحدة تسجيل عمليات غسيل الاموال غير المشروعة» مع السلطات الأجنبية ذات الصلة.واضاف المجلس في بيان اثر انعقاد جلسته الأسبوعية «ان هذا التعزيز سيساعد في مكافحة جرائم المال وتجفيف تمويل الإرهاب وتحسين تكامل ساحة سويسرا المالية عالميا» داعيا الى طرح هذه التجديدات للنقاش أمام البرلمان. وأوضح البيان «ان سويسرا تتمتع بسمعة طيبة في مجال مكافحة جرائم غسيل الأموال والكشف عن مصادر تمويل الإرهاب وفق قانون 1997 وإنشاء «مكتب تسجيل عمليات غسيل الأموال» الذي يتلقى ملاحظات المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها عند الاشتباه في معاملات مالية قد تكون محظورة».

وقال محللون اقتصاديون في تصريحات متفرقة لـ «كونا» ان هذا القرار يختلف عن القرارات السابقة المعنية بالتعاون مع السلطات الأجنبية في جرائم المال إذ كانت القرارات السابقة تهتم فقط ببحث عمليات التهرب الضريبي. ويعني المقترح السويسري وفق المحللين ان السلطات الاجنبية يمكن ان تطالب بالحصول على أرقام حسابات ومعلومات حول الودائع والتحويلات المالية منها واليها وهو ما يمكن وصفه بأكبر تساهل يتم تقديمه بشأن سرية الحسابات المصرفية.

«كافيو»: عمليات بيع على اليورو لجني الأرباح

قال تقرير شركة كافيو للوساطة المالية ان اليورو تراجع من اعلى مستوى له في اسبوعين مقابل الدولار الاميركي يوم الجمعة الماضي مع اقبال بعض المستثمرين على البيع لجني الارباح قصيرة الاجل، وأيضا للحذر وتأمل وضع اليونان التي توشك على التوصل الى اتفاق لتجنب التخلف عن سداد ديونها من جهة، والبدء بتقديم الدعم من جهة اخرى. وارتفع اليورو هذا الاسبوع اكثر من 2٪، وهي اكبر زيادة منذ اكتوبر الماضي بعد مزادات جيدة للسندات في كل من اسبانيا وفرنسا.

وأوضح التقرير ان الذهب عاود ارتفاعه من جديد عند مستوى 1666,10 دولار للاونصة بعد ان تراجع في وقت مبكر من يوم الجمعة متأثرا بالتراجع الحاصل لعملة الاتحاد الاوروبي بسبب ترقب المستثمرين نتائج محادثات اليونان مع دائنيها. كما ان الانخفاض الحاصل في اسعار الفائدة والطلب القوي على الذهب في الاسواق الآسيوية الرئيسية، والمخاوف بشأن توقعات التضخم اضافة الى ازمة الديون السيادية، كل هذه العوامل اجتمعت لتساعد في الحفاظ على اسعار المعدن الثمين.

وذكر التقرير ان اسعار النفط تراجعت نوعا ما يوم الجمعة الماضي، فانخفض سعر مزيج برنت 1,16 دولار الى 110,39 دولارات للبرميل اضافة الى الانخفاض الحاد الحاصل في اسعار العقود الآجلة للنفط لشهر فبراير والتي من المقرر ان تنتهي تداولاتها في الاسبوع المقبل، اذ انخفض بمقدار 2,86 دولار ليحقق سعر 97,88 دولارا للبرميل الواحد. ويعزى هذا الانخفاض الى ارتفاع طفيف في اسعار الدولار اضافة لبعض الشكوك المتداولة في الاسواق قبل التوصل الى اتفاق نهائي على الديون السيادية في اليونان.

والجدير بالذكر ان عقود الغاز الطبيعي لتسليم شهر فبراير شهدت ايضا انخفاضا كبيرا يوم الجمعة لاقل مستوى له منذ عشر سنوات، حيث ادى اعتدال الطقس وتقارير الغاز الانتاجية الى انخفاضه لثماني جلسات على التوالي ليخسر من قيمته اكثر من 24٪.

كما لم تشهد اسواق الاسهم تغيرا كبيرا حيث بقي المستثمرون حذرين بسبب نتائج ديون اليونان، في حين ان عدة تقارير اشارت الى ارباح ضعيفة ومكاسب محدودة. وارتفع مؤشر داو جونز الصناعي المتوسط، بقيادة IBM ومايكروسوفت، بعد تسجيل انتعاش استمر ثلاثة ايام في الدورة السابقة، بينما كان مؤشر ستاندرد اند بورز 500 وناسداك تحت الضغط. اما عن قطاعات ستاندرد آند بورز الرئيسية، فقد اظهر قطاع التكنولوجيا تحسنا ملحوظا، وفي الوقت نفسه انخفض قطاعه الصناعي. وعلى الجبهة الاقتصادية، ارتفعت مبيعات المنازل القائمة بنسبة 5٪ في ديسمبر 2011 للشهر الثالث على التوالي، وفقا للرابطة الوطنية للوسطاء العقاريين، لتصل الى اعلى مستوى في 11 شهرا.

افتتاح معرض «هوريكا الكويت» اليوم

يُفتتح عند الساعة العاشرة من صباح اليوم معرض هوريكا الكويت 2012 برعاية وحضور وزير التجارة والصناعة ووزير التخطيط والتنمية د.أماني بورسلي وبمشاركة نحو 40 جهة وشركة راعية ومشاركة ستقدم في اجنحتها احدث التقنيات والتجهيزات من اشهر الماركات والمنتجات ذات الصلة بالضيافة والفنادق والصناعات الغذائية.

كما يشارك في المعرض اكثر من 90 طاهيا لفنادق ومطاعم الدرجات الفاخرة وأربعة من المحكمين الدوليين وتقدم شركة محمد ناصر الهاجري في ثاني وثالث ايام المعرض مسابقة «باريستا» «Kuwait Barista Competition» ومسابقة شاي ديلما التي تقام للمرة الاولى.

يذكر ان المعرض من تنظيم شركة «ليدرز جروب للاستشارات والتطوير بالتعاون مع شركة هوسبيتاليتي سرفيسز اللبنانية وبرعاية تجارية ماسية من شركات «التقدم التكنولوجي» و«مبروك للتجهيزات الفندقية» وشركة «فورفيلمز»، ورعاية داعمة من الاتحاد الدولي للفنادق والمطاعم، ورعاية بلاتينية من اتحاد اصحاب الفنادق الكويتية وشركة المشروعات السياحية ورعاية ذهبية من كل من بنك برقان وشركة فارم لاند والشركة الكويتية للمشروعات الصغيرة ورعاية فضية من شركة كاسكو لخدمات الطيران وقاعة الراية بالاضافة الى راعٍ لجودة النظافة شركة «بويكر».

NBK CAPITAL
صندوق الوطني للأسهم الكويتية

تاريخ التقييم	12 يناير 2012
القيمة الصافية للسهم	KWD 0.58639
أداء الصندوق (منذ بداية السنة)	-1.89%
أداء مؤشر MSCI الكويت (منذ بداية السنة)	-2.11%

nbkcapital.com

أول صندوق يستثمر في القطاع المصرفي
صندوق مصارف Masaref FUND
كما في 19 يناير 2012

القيمة الصافية للوحدة	تاريخ بدء النشاط
0.915 د.ك	12 فبراير 2007
العائد منذ التأسيس	العائد منذ بداية السنة
-8.48%	0.22%

إسكان ISKAN شركة تمويل الإسكان
تقبل طلبات الإشتراك يومياً - للإستفسار: 22261411